في اطار النضال لانتزاع حقوقهم كاملة
اضراب شامل للعرب في اسرائيل

نفذت الجماهير العربية في اسرائيل اضراباً عاماً، بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٤، احتجاجاً على السياسة العنصرية الرسمية، ومن أجل المطالبة بحل مجمل القضايا العامة التي تعاني منها.

وقد نجح الاضراب وسيطر منظموه على مختلف المؤسسات في الوسط العربي. وترك الاضراب اثراً ليس بالقليل في المنشآت والمؤسسات، مما اثبت ان ادارة الاقتصاد الاسرائيلي، بشكل حسن، مرتبط بالأيدي العاملة العربية؛ كذلك ثبت ان للجماهير العربية حيويتها في هذا المجال.

قبل الشروع في تفاصيل الاضراب، لا بد من التذكير بأن الجماهير العربية في اسرائيل وضعت، في مختلف مؤتمراتها، برنامجها للمساواة القومية والمدنية، وللسلام العادل غير المنفصل عن هذا البرنامج. أما البنود الأساسية لهذا البرنامج، فهي:

- الانسحاب التام من جميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧، وفي العدوان على لبنان في الشهر عينه من العام ١٩٨٢، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الى جانب دولة اسرائيل في حدود الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بقيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، وحق اللاجئين في العودة او التعويض، وضمان أمن وسلامة جميع دول المنطقة.
- الاعتراف بالجماهير العربية كأقلية قومية وجزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني لها الحقوق القومية والمدنية كافة في بلادها وعلى أرض وطنها وبمساواة تامة مع الجماهير اليهودية.
- الغاء كل قوانين وأنظمة التمييز العنصرية، والاجراءات المبنية عليها، ومنع التحريض القومي العنصري، واحترام اللغة العربية كلغة رسمية في اسرائيل.
- الغاء مصادرة الأراضي العربية، وارجاع ما صودر منها، واعادة أراضي اللاجئين في وطنهم اليهم، وارجاع أملاك الوقف الاسلامي الى اصحابه الشرعيين، والغاء كل القوانين والأنظمة الصهيونية التي تمنع بيع الأراضي، او تأجيرها للعرب.
- الغاء مخطط فصل ابناء الطائفة العربية الدرزية عن الجماهير العربية واعفائهم من التجنيد الالزامي.
- الغاء كل تمييز بحق الفلاحين العرب، واحترام حقوق السكان العرب البدو في النقب، وفي قراهم وتجمعاتهم البدوية.
- الغاء البنود التي تميز ضد العرب في قانون الجنسية، وضمان حرية السكن والتنقل لهم.
- اشتراك العرب، على قدم المساواة، في جهاز الدولة المركزي والمحلي وفي ادارة الخدمات العامة.
- الغاء التمييز القومي بحق العاملين العرب في المجالات كافة، بما فيه التمييز بمنع تشغيلهم في مصانع ومشاغل معينة بحجة «الأمن»، والغاء التمييز القومي في الهستدروت ومستوى ومجالات خدماتها.
- الغاء التمييز ضد السلطات المحلية العربية، بما فيه التمييز في الميزانيات والملاكات والخدمات وتوسيع مسطحات البناء واقرار الخرائط الهيكلية لمدنها وقراها، واعتبارها مناطق تطوير درجة (أ)، وكذلك الأمر